مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 2 عدد 3 (2021)

الوسائل المتاحة لاسترداد الأموال المنهوبة بالفساد

Available means of recovering assets looted by corruption

القاضي محمد رسول أحمد المبيض، السلطة القضائية – دولة فلسطين
Judge Muhammad Rasoul Ahmad Al-Mubayed, Judicial Authority – State of Palestine
http://doi.org/10.57072/ar.v2i3.62

نشرت في 2021/10/01

المقدمة:

في البداية فان ما يطرحه المؤتمر العلمي لطرق استرداد الأموال المنهوبة هو موضوع جد خطير ويحتاج من القائمين على المؤتمر ومن خلفهم الدول المشاركة جهداً كبيراً ومتواصلاً للوصول إلى نتيجة واحده ألا وهي الوصول إلى حق الشعوب العربية في استرداد أموالها المنهوبة، ومن خلال عملي القضائي عامةً وعملي في محكمه جرائم الفساد الفلسطينية خاصة أجد ان أصعب مرحلة في معالجه تبعات جريمة الفساد هي في استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها لخدمه مصالح الدولة والمواطنين، وذلك كون من يستبيح ويختلس أموال شعبه لا يفكر إلاّ بالطرق الملتوية بتهريب هذه الأموال والاستفادة منها في دول أخرى تحقق له الأمان النسبي، ويجد في كثير من الأحيان من يساعده بطرق ملتوية على إخفاء تتبع هذه الأموال وإن خسر الفاسد جزء منها، كما ويجد من يشجعه على سلوك هذا الطريق طمعا في الكسب السريع، وبعد تتبع جهود الدول العربية والعالم بأسره نجد ان الدول عملت على عقد اتفاقيات دوليه وإقليميه وثنائيه للحد من هذه الظاهرة والعمل على استرداد هذه الأموال، ونجد ان الدول العربية قامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات على الصعيد الإقليمي للتعاون فيما بينها لمكافحه جرائم الفساد وعملت على عقد المؤتمرات والاتفاقيات وإصدار قوانين وقرارات لتتبع الأموال المنهوبة وأخرها القرار الصادر عن مجلس وزراء العدل العرب رقم 1229 على دال 36 بتاريخ 26/ 11/ 2020، إلاّ أنه ولكي نحقق الغايات المرجوة من هذا المؤتمر والوصول إلى نتائج عمليه فالأمر يتطلب منا الخروج في تفكيرنا من إطار العمل المؤسسي الحكومي وذلك ليس لقصور به وإنما لافتقاره وافتقاده لأهم الأركان المتوجب الارتكاز عليها ألا وهي آلية تتبع هذه الأموال منذ لحظه اختلاسها إلى وقت استردادها، وسوف نقوم من خلال هذه الورقة البحثية ببحث أمكانيه إيجاد طرق جديدة تخرجنا من بوتقة الجمود في التعاملات الدولية بين الدول الكل وكسر الحواجز الإقليمية والبروتوكولات الرسمية واستباق الروتين في الحصول على المعلومة، وبناءً عليه فأننا سنقوم بتقسيم الورقة البحثية إلى فرعين، سنبحث بالفرع الأول طرق تهريب الأموال المختلسة وطرق إخفائها، وسنبحث في الفرع الثاني طرق كشف تهريب هذه الأموال وطرق تتبعها.

استلم البحث في 2021/09/15 قبل للنشر في 2021/09/28

الفرع الأول: طرق تهريب الأموال المنهوبة ومعيقات استعادتها

أنه ولكي نصل إلى طريقه استعاده الأموال المنهوبة فانه يتوجب علينا فهم آلية تهريب هذه الأموال داخل وخارج الدولة، فعمليات التهريب تكون في معظم الأحيان بشكل غير اعتيادي وغير ملاحظ وتكون للسطوة السياسية والمكانة الاجتماعية دور في عملية التهريب، ففي معظم الأحيان يقوم الفاسدون باستغلال الحصانة الممنوحة لهم أو لغيرهم للقيام بعمليات تهريب هذه الأموال خارج البلاد من خلال استغلال الحصانة الشخصية أو الوظيفية لإخفاء ما يحمله من أموال، ومن الطرق المنتشرة أيضاً قيام مهربي الأموال باختلاق عمليات حسابيه تجاريه بشكل وهمي بحيث يقوم بشراء سلعه أو بيع سلعه بأضعاف سعرها الحقيقي باشتراك للغير بعملية معقدة يدخل فيها جرم غسيل الأموال، وكانت وما زالت أفضل طريقه لمهربي الأموال شراء العقارات في الخارج وبيعها ومن ثم شراؤها، ونجد ومن خلال تتبعنا للواقع العربي ان معظم الدول العربية قد قامت بتوقيع اتفاقيات إقليميه ودوليه وبالشراكة مع الأمم المتحدة في مجال مكافحه الفساد لاسترداد الأموال المنهوبة، إلاّ أن هذه الاتفاقيات وكما ذكرنا سابقاً لا تساعد في معظم الأحيان في استرداد الأموال المنهوبة وذلك كون هذه الاتفاقيات مقيده، ولتطبيقها بشكل سليم يجب إتباع إجراءات روتينيه طويلة الأمد من قبل الجانبين مما يشكل للمهرب فرصه للالتفاف والتهرب مره أخرى، وتتصف هذه الاتفاقيات والطرق المتبعة في تقصي الأموال المنهوبة بكثير من التعقيد وفي أغلب الأحيان تصل الدولة عبر قنواتها الرسمية إلى طريق مسدود، لذلك فانه يجب التفكير في طرق بديله يمكن من خلالها تتبع هذه الأموال وطرق تهريبها وأماكن تواجد المهربين والقنوات التي مرت بها هذه الأموال وطرق صرفها واستثمارها من قبل المهربين وهذا ما سيتم بحثه في الفرع الثاني من هذه الورقة البحثية عبر دور الشركات في عمليات تتبع هذه الأموال وتزويد الحكومات بمعلومات دقيقه حول مصير هذه الأموال لتسهيل استعادتها.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات ودور الشركات في تتبع الأموال المنهوبة والمساعدة في استعادتها

إن وسائل الفاسدين تطورت والتقنيات أصبحت عابره للحدود ولابدّ من مواكبة هذا التطور بطرق حديثه ومرنه حيث أنها لا تتقيد بالقوانين التي تتصف بالجمود فالشخص الذي يقوم بتهريب الأموال تكون له دراية كافيه بالطرق الملتوية للإفلات من القوانين السارية في تتبع هذه الأموال المنهوبة، وإيجاد طرق ملتوية في تشفير هذه الأموال لسهوله نقلها والامثله على ذلك كثيرة في وطننا العربي، وان أجهزه الدول تقوم بعملها بشكل علني أو بشكل سري جزئي في العادة ويكون الشخص المختلس أو الفاسد مستبق لعمل هذه الا جهزه بخطوة، وفي كثير من الاحيان فان أجهزه الدولة لا تستطيع استعادة الجزء الأكبر من هذه الأموال، ومن هنا فقد برزت فكره إنشاء شركات خاصة لها صلاحيات محدده في تتبع الأموال المنهوبة منذ لحظه اكتشاف الفعل إلى لحظة استعادة هذه الأموال، وذلك بالبحث والتقصي عن هذه الأموال بشكل سري وعلني في بعض الأحيان،

وكما نعلم فان الدافع في إنشاء أي شركه خاصة يكون هو تحقيق الربح المادي والاستقرار في السوق والمنافسة واستخدام مثل هذه الشركات الخاصة يعطي الدولة المنهوبة أموالها حيز للمناورة والاستفادة من كل معلومة تجمع حول هذه الأموال في الداخل وفي الخارج من خلال ربط الخيوط والقنوات والمعلومات بعضها ببعض ويكون من ألسهولة استرداد هذه الأموال بالطرق القانونية المتبعة في الدولة، كما أن انتشار الشركات الخاصة في دول العالم وسهوله تسجيلها وقيامها بإعمالها بحرية له دور أساسي في كشف طرق تهريب الأموال وإخفائها، ويكون عملها مهم في كشف دائرة الثقة للفاسدين، كما ان عمل هذه الشركات يمكن إنهاؤه من قبل أي دوله عند الحد المطلوب منها فقط، وأيضا يكشف للدول مدى ارتباط هذه الأموال المنهوبة بالنشاطات الإرهابية مما يسهل استرداد هذه الأموال وفق التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية ألموقعه بهذا الشأن، كما ان تكاليف استئجار مثل هذه الشركات تكون منخفضة نسبيا مقارنة مع ما تنفقه ألدولة على الا جهزه الحكومية الرسمية المكلفة بهذا الأمر ومقارنه بالفائدة المرجوة من عمل هذه الشركات في تقديم المعلومات اللازمة والضرورية وكشف شبكات التهريب الداخلية والخارجية، وأيضاً فإن أهمية ذلك تكمن مستقبلاً في سد الثغرات على مهربي الأموال المنهوبة من خلال كشف هذه الطرق كما أسلفنا وتكون محفزاً لعمل أجهزه الدولة في ذلك السياق.

الخاتمة والتوصيات:

في الختام فأن موضوع المؤتمر العلمي حول استرداد الأموال المنهوبة هو موضوع مهم جدا ويجب التركيز عليه كونه نتاج عمل مؤسسات ألدولة في مكافحه الفساد وردّ حقوق الشعب في أمواله المنهوبة والاستفادة منها في مجالات التنمية المستدامة في ألدولة وصرفها في أماكنها المخصصة لذلك، وبالتالي فإن التوصية هي بتشكيل لجنه مختصة من الخبراء القانونيين والخبراء في مجال شركات تكنولوجيا المعلومات للعمل على وضع أسس لإنشاء مثل هذه الشركات لتحقيق الغاية المرجوة باستعادة الأموال المنهوبة.